

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/44/513
5 October 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH/RUSSIAN

الدورة الرابعة والأربعون
السند ٦٤ (١) من جدول الأعمال

استعراض وتنفيذ وثيقة إختتام الدورة الاستثنائية الشانية عشرة للجمعية العامة

نزع السلاح الاقليمي

تقرير الامين العام

المحتويات

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٢	٢ - ١ مقدمة
٣	٣ انشطة الامانة العامة
٦	١٩ - ٤ انشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح
١٠	 الردود الواردة من الدول
١٠	 باكستان
١٣	 البرازيل
١٥	 بلغاريا
١٧	 بولندا
٢١	 فرنسا (نيابة عن الدول الإشتية عشرة الاعضاء في الاتحاد الأوروبي)
٢٢	 نيجيريا
٢٣	 نيوزيلندا

أولا - مقدمة

١ - في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٩/٤٢ هـ ، بشأن نزع السلاح الإقليمي ، وفيما يلي نص جزء من منطوقه :

"إن الجمعية العامة ،

..."

٤" - تدعو جميع الدول والمؤسسات الإقليمية المشتركة في الجهود الرامية إلى نزع السلاح الإقليمي إلى إبلاغ الأمين العام بهذه الجهود ؛

٥" - تطلب إلى الأمم المتحدة أن تقدم إلى الدول والمؤسسات الإقليمية ، ما قد تطلبه من مساعدة لاتخاذ تدابير في إطار الجهود الرامية إلى نزع السلاح الإقليمي ؛

٦" - تطلب إلى الأمين العام إحاطة الجمعية العامة علما بصورة منتظمة بتنفيذ القرارات المتمثلة بنزع السلاح الإقليمي ، وكذلك بالأنشطة التي تضطلع بها الأمانة العامة ، وبخاصة إدارة شؤون نزع السلاح ، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، في ميدان نزع السلاح الإقليمي ؛

..."

٨" - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والأربعين البند المعنون "نزع السلاح الإقليمي : تقرير الأمين العام" .

٢ - وعملا بالفقرة ٦ من هذا القرار ، يرد بيان أنشطة إدارة شؤون نزع السلاح ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في الفرعين شانيا وشالسا من هذا التقرير . وفيما يتعلق بالفقرة ٥ من هذا القرار ، لم يتلق الأمين العام إلى الآن أي طلب من دول أو مؤسسات إقليمية للمساعدة المتعلقة بجهود نزع السلاح الإقليمي . أما بصدد الفقرة ٤ من القرار ، فقد تلقى الأمين العام إلى تاريخه ردود كل من باكستان ، والبرازيل ، وبلغاريا ، وبولندا ، وفرنسا (نيابة عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في

الاتحاد الأوروبي) ، ونيجييريا ، ونيوزيلندا . وقد استنسخت هذه الردود في الفرع رابعا من هذا التقرير .

ثانيا - أنشطة الامانة العامة

٣ - في الفترة التي يشملها هذا التقرير ، اضطلعت الامانة العامة بالأنشطة الثانية المتمثلة بقرار الجمعية العامة ٣٩/٤٣ هاء بشأن نزع السلاح الإقليمي :

(أ) نظمت إدارة شؤون نزع السلاح ، بالتعاون مع لجنة السلام السوفياتية ، إجتماعا للخبراء معنيا بالتحقق وذلك في إطار الحملة العالمية لنزع السلاح . وعقد هذا الاجتماع في داغوميس باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الفترة من ١٢ إلى ١٦ نيسان/أبريل ١٩٨٨ وجرى تمويله من مساهمة الاتحاد السوفياتي في الصندوق الاستثماري للحملة العالمية لنزع السلاح . وقد حضره نحو ٣٥ خبيرا رفيع المستوى من أكثر من ٢٠ بلدا لمناقشة المسائل المفاهيمية والجوانب التقنية للتحقق ؛

(ب) عقدت حلقة دراسية في القاهرة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٩ كان موضوعها "نزع السلاح والامن في افريقيا" . وقد اشترك في تنظيم هذه الحلقة الدراسية وزارة الخارجية في مصر وإدارة شؤون نزع السلاح بالامانة العامة ، والتقى فيها نحو ١٠٠ من صغار المسؤولين والدبلوماسيين ، المعنيين بمسائل نزع السلاح والامن ، من مصر ومن بلدان افريقية ناطقة بالفرنسية ؛

(ج) عقدت في سوشي باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٩ حلقة دراسية دولية عن المحيط الهندي باعتباره منطقة سلم . واشترك في تنظيم هذه الحلقة الدراسية إدارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن بالامانة العامة ، ورابطة الأمم المتحدة في الاتحاد السوفياتي وذلك في إطار الحملة العالمية لنزع السلاح . وحضر هذه الحلقة الدراسية نحو ٦٠ ممثلا عن الدول الاعضاء في اللجنة المختصة للمحيط الهندي وعن المنظمات غير الحكومية والمؤسسات وذلك لبحث مسائل تشمل ، فيما تتصل به من أمور ، بتدابير بناء الثقة في المنطقة ، وأثر التوترات الإقليمية والسلم والامن في المنطقة ، وأهداف القوى الكبرى وهموم المنطقة ، وإعلان المحيط الهندي باعتباره منطقة سلم وتنفيذ هذا الإعلان ؛

(د) نظمت إدارة شؤون نزع السلاح ، بالتعاون مع حكومة اليابان ، مؤتمرا للأمم المتحدة معنيا بمسائل نزع السلاح ، عقد في كيوتو باليابان في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٩ . وقد التقى فيه نحو ١٠٠ دبلوماسي بارز وممثلين عن منظمات غير حكومية من بلدان من مناطق مختلفة ، وذلك لمناقشة مسائل تتعلق بالامن ونزع السلاح ، وحظر التجارب النووية ، والتحقق ، وعدم انتشار الاسلحة النووية والكيميائية وغيرهما ، والانفتاح والوضوح وتدابير بناء الثقة ، والنهج المتعددة الاطراف والثنائية في نزع السلاح ؛

(هـ) وعقد في داغموست باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الفترة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩ مؤتمر إقليمي للحملة العالمية لنزع السلاح نُظم بالتعاون مع لجنة السلام السوفياتية ومُول من مساهمة الاتحاد السوفياتي في الصندوق الاستئماني للحملة . والتقى فيه ما يربو عن ٧٠ ممثلا عن المجتمع الدبلوماسي والمنظمات غير الحكومية ومعاهد البحوث في أوروبا والولايات المتحدة وكندا لمناقشة مسائل نزع السلاح ذات الاهتمام العام ، والتي تهم المنطقة بصفة خاصة ؛

(و) نظمت إدارة شؤون نزع السلاح ، بالتعاون مع لجنة السلام الأوكرانية ، حلقة دراسية معنية بالتدابير المتعددة الاطراف لبناء الثقة ومنع نشوب الحرب ، مع الإشارة بصفة خاصة إلى مخاطر نشوب حرب نووية عارضة أو غير تقليدية ، وعقدت في كييف بجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية في الفترة من ٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وقد تم تمويل هذه الحلقة الدراسية من مساهمة جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية في الصندوق الاستئماني للحملة العالمية لنزع السلاح ، وقد التقى فيها نحو ٣٠ خبيرا في هذا الميدان لدراسة المسائل ؛

(ز) تقوم المؤتمرات والحلقات الدراسية الإقليمية بدور هام في توفير محفل لتبادل المعلومات ، وبحث القضايا ذات الصلة ، وإقامة قنوات مباشرة للاتصال بين مختلف جماهير الحملة . وتساهم أيضا في تأكيد أهمية النهج الإقليمي في مسائل الأمن ونزع السلاح وكذلك المساهمة في تعزيز فهم مسائل نزع السلاح والتعاون بشأنها على أساس إقليمي ؛

(ح) تعتزم إدارة شؤون نزع السلاح تنظيم اجتماعات إضافية شريطة توافر الموارد المالية والبشرية اللازمة . وفي هذا الصدد ، اقترحت حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن تستضيف مؤتمرا دوليا معنيا بموضوع "التحويل"

من المزمع عقده في حزيران/يونيه ١٩٩٠ في موسكو ، وسوف يتم تمويله من مساهمة الاتحاد السوفياتي في الصندوق الاستئماني للحملة العالمية لنزع السلاح . كما قدمت دول أخرى اقتراحات باستضافة مثل هذه المؤتمرات أو الاجتماعات مثل اقتراحات بلغاريا لعام ١٩٩٠ بشأن نزع السلاح البحري ؛ وإيطاليا لعام ١٩٩٠ بشأن عمليات نقل الأسلحة ؛ وجامعة الدول العربية (قطر) لعام ١٩٩٠ بشأن مسائل نزع السلاح . وفي قبول هذه الدعوات ، سوف تبقى الإدارة في اعتبارها مبدأ شمولية الحملة وكذلك القيود الهائلة التي تخضع لها مواردها من الموظفين المعنيين بتخطيط وتنفيذ برامج الاجتماعات الخمسة ؛

(ط) واصلت مراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة تنسيق تنفيذ أنشطة نزع السلاح الإقليمية . ويدير مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في افريقيا الآن في لومي برنامجا كاملا للأنشطة ، بما فيها توزيع المعلومات والمشاركة في المؤتمرات والحلقات الدراسية المعنية بمسائل تتصل بالسلم والأمن ونزع السلاح والتنمية ؛

(ي) عملا بقرار الجمعية العامة ٧٦/٤٣ زاي المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، افتتح في كاتمندو في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا بحضور رئيس وزراء نيبال ووكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح ، وبدأ تشغيل هذا المركز . وفي أعقاب افتتاح المركز ، عقد في كاتمندو في ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ اجتماع بشأن أعمال وأولويات هذا المركز الإقليمي في المستقبل ؛

(ك) خلال الفترة التي يغطيها التقرير ، ركزت أنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على (أ) توسيع شبكة الاتصالات مع المجتمع الدبلوماسي ، ووسائط الإعلام ، والمنظمات غير الحكومية ، والأفراد المهتمين بمسائل نزع السلاح ؛ (ب) وإقامة خدمات لتوفير المراجع والوثائق المتعلقة بمسائل السلم والأمن ونزع السلاح والتنمية في سياق امريكي لاتيني ؛ (ج) وتقديم المساعدة الى المنظمات غير الحكومية المشاركة في أعمال السلم/نزع السلاح في تنظيم أنشطة تتصل بنزع السلاح ؛

(ل) يرد وصف أكثر تفصيلا لأنشطة المراكز الإقليمية في تقارير الأمين العام عن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في افريقيا (A/44/582) ، ومركز

الامم المتحدة الاقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا (A/44/583) ، ومركز الامم المتحدة
الاقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
(A/44/584) .

ثالثا - أنشطة معهد الامم المتحدة لبحوث
نزع السلاح

٤ - كانت أنشطة المعهد المتعلقة بالفقرة ٦ من القرار ٣٩/٤٢ هاء عن نزع السلاح
الإقليمي خلال الفترة التي يتناولها هذا التقرير تشمل ما يلي :

- (أ) تقرير بحث في تدابير بناء الثقة في افريقيا ؛
- (ب) تقارير بحث في نزع السلاح التقليدي ؛
- (ج) تنظيم المؤتمر المعني بنزع السلاح التقليدي في أوروبا ؛
- (د) دراسات بحث في تدابير بناء الثقة داخل عملية مؤتمر الامن والتعاون
في أوروبا ، وفي منع الانتشار الجغرافي للأسلحة النووية .

٥ - وتشمل المشاريع الجارية والمقررة ما يلي :

- (أ) تصورات الدول لامنها القومي ؛
- (ب) أمن بلدان العالم الثالث ؛
- (ج) مؤتمر معاهد بحوث نزع السلاح في افريقيا .

الف - المشاريع المكتملة

١ - تقرير بحث في تدابير بناء الثقة في افريقيا

٦ - يقيم هذا التقرير^(١) الذي نُشر عام ١٩٨٧ مدى أهمية تدابير بناء الثقة في
افريقيا ، وهو يبين اختلاف الوضع العسكري والامن لهذه القارة عما هو عليه في

أوروبا ، مما يجعل هذه التدابير أقل إلحاحا ، بوصفها سمة دائمة في العلاقات بين الدول الأفريقية .

٢ - تقارير بحث في نزع السلاح التقليدي

٧ - نشر تقريران بحثيان عن نزع السلاح التقليدي في أوروبا ، وكان أولهما من إعداد اندريه بري ومانفريد مولر وهيلغا شيرمايستر بمعهد العلاقات الدولية في بوتسدام - بابلسبرغ بالجمهورية الديمقراطية الألمانية ، واندريش كاركوجكا بالمعهد البولندي للشؤون الدولية بوارسو ، وهو يدرس أهداف نزع السلاح التقليدي في أوروبا ومتطلباته وعناصره الأساسية^(٢) . أما التقرير الثاني فعنوانه "القوات التقليدية والحد من الأسلحة في أوروبا"^(٣) ، وقد أعدّه أعضاء في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية في باريس ، وهو يشير إلى "عملية محادثات فيينا للتخفيض المتبادل للقوات والأسلحة لاتخاذ ما يرتبط بذلك من التدابير الأخرى في أوروبا الوسطى" ، وإلى المواقف التفاوضية وتغييراتها ، وإلى المشاكل المتعلقة بالأعمال التحضيرية لمؤتمر الاستقرار التقليدي في أوروبا . وهو يبحث في الإطار العسكري للقوات التقليدية في أوروبا ، ويعرض الأسلوب الغربي والأسلوب السوفييتي في مفاوضات الحد من الأسلحة التقليدية والهدفان المتميزان للغرب في هذه المفاوضات .

٣ - مؤتمر نزع السلاح التقليدي في أوروبا

٨ - أقام المعهد بالتعاون مع المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية المؤتمر المعني بمشاكل ومناظير نزع السلاح التقليدي في أوروبا بين ٢٣ و ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ .

٩ - وافتتح المؤتمر بخطاب رئيسي ألقاه السيد رونيه فيلبير ، المستشار الاتحادي ورئيس إدارة العلاقات الخارجية لسويسرا .

١٠ - وكان المؤتمر أول تجمع دولي كبير منذ انعقاد اجتماع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، فقد حضره نحو ٥٠ مشتركا ودبلوماسيا ومسؤولا حكوميا وباحثا من ٣٠ بلدا مختلفا . ويجري حاليا طبع أعمال المؤتمر .

١١ - وقد عقدت خمس جلسات خصمت للموضوعات التالية :

(١) القوات التقليدية في أوروبا : الحالة الراهنة والمذاهب الاستراتيجية ؛

(ب) مشاكل المقارنة بين مختلف منظومات الاسلحة التقليدية ؛

(ج) أهداف وطرق الخفض والحد والتثبيت ؛

(د) تدابير بناء الثقة والتحقق ؛

(هـ) نزع السلاح التقليدي في أوروبا وأثره في بقية العالم .

٤ - تقارير البحث

١٢ - نشر المعهد في إطار سلسلة جديدة من المنشورات دراسات بحث هما دراسة البحث رقم ٣ وعنوانها "تدابير بناء الثقة داخل عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا" (٤) وهي تحليل نظامي هلسنكي واستكهولم فقرة فقرة ؛ وورقة البحث رقم ٤ (٥) وهي تحليل منع الانتشار الجغرافي للأسلحة التقليدية في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية من خلال المناطق الحالية الخالية من السلاح النووي ومناطق السلم في المنطقة .

باء - المشاريع الجارية والمقررة

١ - الرسالة الاخبارية للمعهد

١٣ - الهدف من "الرسالة الاخبارية" التي تصدر فصليا هو تشجيع وتقوية التعاون الدولي في مجال نزع السلاح وما يتمثل بذلك من بحث في الامن الدولي . وهي تركز على أمور منها البحوث الجارية في قضايا نزع السلاح والامن الدولي في كل منطقة . وقد نشرت رسائل إخبارية عنوانها "بحث في افريقيا" (حزيران/يونيه ١٩٨٨) ، و "بحث في آسيا" (كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨) ، و "بحث في منطقة امريكا اللاتينية والكاريببي" (حزيران/يونيه ١٩٨٩) . ونشرت رسالة اخبارية عن "الحد من الاسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة في أوروبا" (أيلول/سبتمبر ١٩٨٨) . أما العدد الاقليمي الباقي من

الرسالة الاخبارية لعام ١٩٨٩ فسوف يتناول الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية (كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩) .

٢ - تصورات الدول لامنها القومي

١٤ - يقوم المعهد منذ عدة سنوات بمشروع داخل إطار لوضع تقارير عن تصورات الامن القومي . والهدف من التقارير عرض التصورات التي توجه السياسات أو المبادرات الخارجية والامنية للدول ، بما في ذلك نهجها في نزع السلاح . وهذه السلسلة التي تعد بأسلوب منهجي قد تسهل كثيرا من فهم السياسات الوطنية ، وقد تساعد على إدراج كل سلوك لها في إطار أعم يشمل سلوكها الإقليمي . كما قد تساعد على إيضاح بعض الصعوبات التي تواجهها المفاوضات الحالية لنزع السلاح .

١٥ - وقد نشر خلال الفترة المستعرضة تقرير عن تصور نيوزيلندا للامن . وقد وضع هذا الكتاب الذي يقع في ١٨٠ صفحة كيندي غراهام ، وهو دبلوماسي نيوزيلندي سابق والامين العام الحالي للجنة البرلمانين للعمل الدولي ، وقد نشرته لحساب المعهد دار تايلور وفرانسيس للنشر ومقرها لندن .

٣ - أمن بلدان العالم الثالث

١٦ - بدأ المعهد مشروع بحث في أمن بلدان العالم الثالث ، على أساس نهج تقليدي ، ومن ثم فهو يعكس التركيز على أهمية النهج الإقليمية لكثير من المؤتمرات والدراسات الدولية .

١٧ - ويجري تنفيذ المشروع بالتعاون مع معاهد للبحث في مناطق مختلفة من العالم الثالث .

٤ - مؤتمر معاهد بحوث نزع السلاح في افريقيا

١٨ - قام المعهد دعما لهدفه في تعزيز التعاون بين معاهد البحث بعقد مؤتمرات عالمية لمعاهد بحوث نزع السلاح . وقد شجعت الاستجابة إليها ، ولهذا فهو يقترح حاليا إقامة مؤتمرات إقليمية لمعاهد البحث ، تأمينا لتوسيع المشاركة والتركيز على قضايا محددة . وسيعقد أول هذه المؤتمرات في افريقيا . وسيكون من بين المشتركين

باحثون وخبراء وأكاديميون من بلدان افريقية مختلفة ، وبعضهم من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في افريقيا ، فضلا عن عدد محدود من الاختصاصيين من خارج المنطقة . وسوف يتعاون المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية العالمية بالجزائر مع المعهد في إقامته . وسينشر المعهد أعمال هذا المؤتمر .

١٩ - وستخصص جلسات المؤتمر لما يلي :

- (أ) تحليل المواقف الافريقية من نزع السلاح والامن الدولي ؛
- (ب) دراسة أوضاع البحوث والتدريس في هذه المسائل ؛
- (ج) المساعدة في وضع برامج تعاونية مختلفة ؛
- (د) ايجاد وتسهيل الاتصالات بين المعاهد في المنطقة .

رابعاً - الردود الواردة من الحكومات

باكستان

[الامل : بالانكليزية]

[٥ تموز/يوليه ١٩٨٩]

١ - تسير الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في سبيل تحقيق الهدف المثالي المتمثل في نزع السلاح العام والكامل ، على هدى رغبة الإنسان الفطرية في السلام والامن الحقيقيين ، والقضاء على أخطار الحرب ، وتحرير الموارد الاقتصادية والفكرية وغيرها من أجل المساعي السلمية .

٢ - وقد تم اعتماد المبادئ التوجيهية الاساسية للتقدم نحو نزع السلاح العام والكامل في الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، وهي أول دورة استثنائية تركز لنزع السلاح . بيد أنه لسوء الحظ لا تزال الاهداف والأغراض التي قبلت في الدورة بعيدة كل البعد عن التحقيق .

٣ - وفي حين تَوَلَّد في السنوات الأخيرة بعض الأمل في إحراز تقدم في ميدان نزع السلاح على الصعيد العالمي من خلال المفاوضات الجارية بين الدولتين العظميين من أجل نزع السلاح النووي ، ترى باكستان أن هناك حاجة إلى بذل جهود دؤوبة في إطار مؤتمر نزع السلاح وتحت رعاية الأمم المتحدة لإحراز تقدم بشأن مجموعة مسائل نزع السلاح بكاملها .

٤ - وهناك بعد هام من أبعاد الأمن البيئي على النطاق العالمي يتطلب الاهتمام والتدارك وهو الخطر الذي يشكله تسليح الدول الكبرى ومواقفها العدوانية الرامية إلى ممارسة السيطرة والهيمنة على الصعيد الإقليمي .

٥ - وما برحت باكستان تنادي طيلة سنوات عديدة باعتماد نهج إقليمي إزاء نزع السلاح النووي والتقليدي . فباكستان تعتقد أنه لا يمكن إيلاء الاهتمام والاعتبار المناسبين لمختلف الحالات والمنظورات في منطقة معينة ، التي لا يمكن تطبيقها على الصعيد العالمي ، إلا عن طريق هذا النهج وذلك بغية وضع التدابير العلاجية . كما أنه يمكن لمثل هذا النهج أن يُدخل في الحساب العلاقات بين البلدان الإقليمية وكذلك التفاعل بينها وبين القوى الخارجية بحيث يمكن معالجة المشاغل الأمنية المشروعة للجميع .

٦ - وفي إطار جنوب آسيا ، تتطلع باكستان إلى تشجيع وضع إطار إقليمي وثنائي لنزع السلاح ، وتدابير الأمن وبناء الثقة . وما القصد من كل الاقتراحات الباكستانية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا ، وإجراء تفتيش متبادل للمرافق النووية ، والانضمام الفوري إلى الإعلان المشترك لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بشأن عدم حيازة الأسلحة النووية أو صنعها ، والقبول المتبادل بالضمانات الدولية ، وعقد معاهدة ثنائية أو إقليمية لحظر التجارب النووية ، وتحديد نسب مقبولة بشكل متبادل للقوات المسلحة ، وفرض قيود على النفقات العسكرية ، إلى آخره ، إلا تعزيز نزع السلاح ، وبناء الثقة ، والأمن الإقليمي . ومما يشجع باكستان اتفاقها المعقود مع الهند بشأن عدم مهاجمة أي منهما المرافق النووية للطرف الآخر ، وذلك كخطوة أولى هامة في سبيل بلوغ هذه الأهداف .

٧ - وإن قيام البلدان بمسمى جماعي على الصعيد الإقليمي لتعزيز نزع السلاح وتحسين الأمن بأدنى مستوى ممكن من الأسلحة هو عمل لا غنى عنه مرتبط بمبادراتها بنزع السلاح الشامل . وتعتقد باكستان أن من شأن اتباع نهج إقليمي أن يعزز بشكل فعال عدم

انتشار الأسلحة النووية ، ونزع السلاح ، وأن يدعم أمن البلدان الصغيرة ، مما يساهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين . وإن النهجين العالمي والاقليمي إزاء نزع السلاح يكملان بعضهما بعضا ويمكن ، لذلك ، تحقيقهما في آن واحد معا .

٨ - وتعتقد باكستان أنه ينبغي اتخاذ الخطوات التالية لتعزيز النهج الاقليمي إزاء نزع السلاح :

(أ) ينبغي أن تقدم الأمم المتحدة دعمها لتطوير تدابير بناء الثقة على الصعيد الاقليمي . كما ينبغي تشجيع ودعم المبادرات التي تتخذها الدول الاقليمية في هذا الميدان فضلا عن مبادراتها بشأن نزع السلاح ، وعدم انتشار الأسلحة النووية ، والأمن ؛

(ب) ينبغي حل الخلافات/المنازعات المعلقة بين الدول الاقليمية بالوسائل السلمية بغية تعزيز عملية نزع السلاح الاقليمي ؛

(ج) ينبغي عقد اتفاقات بشأن فرض قيود متبادلة على حيازة الأسلحة ، وعدم انتشار الأسلحة النووية ، وتدابير بناء الثقة . كما ينبغي نبذ سياسات التدخل أو العدوان أو السيطرة أو الاكراه أو استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بأي شكل من الأشكال ؛

(د) ينبغي أن تسعى الدول الاقليمية الى إقامة توازن عسكري مقبول بشكل متبادل فيما بينها . ويمكن أن تتضمن التدابير المتخذة لإيجاد توازن إقليمي إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ، ونبذ حيازة أسلحة التدمير الشامل والأسلحة الإشعاعية وأنواع معينة من الأسلحة المتطورة ، والاتفاق على وضع سقوف للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية والنفقات العسكرية .

(هـ) ينبغي إنشاء المؤسسات والآليات التي يمكن أن تسهل نزع السلاح والمبادرات الأمنية على الصعيد الاقليمي ؛

(و) يمكن للدول الاقليمية ، بمجرد تحقيق درجة ما من الثقة المتبادلة ، أن تتخذ مواقف منسقة ومشتركة إزاء التهديدات الخارجية الموجهة الى المنطقة ، بما في ذلك وجود قوات أجنبية في جوارها ؛

(ز) ينبغي أن يقوم الأمين العام بإجراء دراسة جديدة من جانب الأمم المتحدة بمساعدة فريق من الخبراء الحكوميين عن النهج الاقليمي إزاء نزع السلاح تحليل على وجه التحديد التهديدات الموجهة الى أمن الدول الصغيرة واقتراح التدابير العلاجية اللازمة للتصدي لها .

البرازيل

[الاصل : بالإنكليزية]
[٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩]

١ - تدرك الحكومة البرازيلية أن عملية نزع السلاح ، لاسيما نزع السلاح النووي ، هي موضع اهتمام حيوي من قِبَل جميع الدول ، وينبغي لذلك أن تتابع عالميا على أساس منحها الأولوية .

٢ - ومن هنا نشأت الأهمية التي توليها البرازيل على الدوام للأمم المتحدة بوصفها محفلا ممتازا للمداولات والمفاوضات المتعلقة بنزع السلاح . فجهاز الأمم المتحدة ، لاسيما مؤتمر نزع السلاح ، المخول بإجراء مفاوضات ، هو من وجهة نظر البرازيل مؤهل تماما للتوصل الى اتفاقات عالمية في مجال نزع السلاح قابلة للتحقق منها ومنصفة ، بمجرد توفر الإرادة السياسية لدى الدول الاعضاء .

٣ - وبالمناسبة ، فإن هذا ما تتوقعة البرازيل فيما يتعلق بالعمل الجاري في هيئة نزع السلاح بشأن صياغة اتفاقية لحظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدميرها . وتعارض البرازيل بشدة محاولة الاستعاضة عن الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية التي هي قيد الدراسة في هيئة نزع السلاح بأية نظم مؤقتة أو محدودة أو تمييزية لمنع الانتشار تتوخى ، مجرد "نزع سلاح غير المسلحين" ، على نحو ما حدث في معاهدة منع الانتشار .

٤ - ومع هذه التحفظات ، تعترف البرازيل بأهمية المساهمة التي يمكن تقديمها نحو تدعيم السلم والأمن الدوليين عن طريق اتخاذ تدابير اقليمية لنزع السلاح وفقا للتوجيهات التي جرت الموافقة عليها بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، التي هي الدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح ، وفيما يلي هذه التدابير :

(أ) ينبغي اعطاء الأولوية لنزع السلاح النووي ؛

(ب) ينبغي أن تأخذ الدول النووية والدول الأخرى ذات الأهمية العسكرية زمام المبادرة في عملية نزع السلاح ؛

(ج) ينبغي اتخاذ تدابير نزع السلاح بطريقة متوازنة ومنصفة بحيث تضمن لكل دولة الحق في الأمن وتكفل عدم حصول أية دولة أو مجموعة من الدول على مزايا تتفوق بها على الدول الأخرى في أي مرحلة من العملية ؛

(د) ينبغي احترام الظروف الخاصة بكل منطقة .

٥ - وعلاوة على ذلك ، تعتقد الحكومة البرازيلية أنه ينبغي تكثيف الجهود الرامية إلى الحيلولة دون انتشار سباق التسلح إلى بيئات جديدة لأنه ، حسبما أكد الرئيس خوزيه سارنييه في الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة للجمعية العامة وهي الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، "يمثل منع عسكرة الفضاء الخارجي شرطاً أساسياً لاتخاذ تدابير ملموسة في إطار نزع السلاح الإقليمي" (انظر A/S-15/PV.10 ، ص ١٣) .

٦ - وبالرغم من أن البرازيل تقع في منطقة من أقل المناطق التي أضفي عليها الطابع العسكري في العالم ويمكنها أن تتباهى بأن لديها واحداً من أدنى معدلات الانفاق العسكري في هذه المنطقة ، فإنها لم تتجنب الانضمام إلى المبادرات الإقليمية ذات الأهمية المعترف بها والتي تهدف إلى تحقيق نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة .

٧ - وهكذا ، ففي أثناء دورة الجمعية العامة لعام ١٩٦٢ كانت البرازيل أول من طرح فكرة جعل أمريكا اللاتينية ، في المجال العسكري ، منطقة لا نووية ، وهو الأمر الذي تجسد بعد ذلك بخمسة أعوام بإبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية^(٦) التي وقعتها البرازيل وصادقت عليها . ونظراً لأن البرازيل توقعت أنه يمكن أن تفي على الفور بالشروط الواردة في المادة ٢٨ المتعلقة بسريان المعاهدة بشكل تام ، فقد أعلنت البرازيل في الاجتماعات نصف السنوية لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تعزيز نظام ثلاثيلوكو ينبغي

أن يتضمن بالضرورة التزام الدول النووية الصارم بالالتزامات التي تعهدت بها في البروتوكولات الإضافية .

٨ - وقد اشتركت البرازيل ، بوجي من تجربة ثلاثيلوكو ، ضمن جملة أمور ، مع دول جنوب الأطلسي الأخرى ، في تقديم الاعلان الذي نادت فيه الجمعية العامة باعتبار منطقة جنوب الأطلسي "منطقة سلم وتعاون" (انظر قرار الجمعية العامة ١١/٤١ المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦) ، وهو الاعلان الذي وافقت عليه اغلبيه عظمى من الدول الاعضاء في ثلاث سنوات متتالية . ومن بين العناصر الاساسية في هذه المبادرة حض الدول في سائر المناطق الأخرى ، لاسيما الدول ذات الاهمية العسكرية ، على اتخاذ تدابير ملموسة لضمان تخفيض وجودها العسكري في المنطقة وازالة هذا الوجود منها في النهاية ، وعدم ادخال أسلحة نووية أو أية أسلحة أخرى من أسلحة التدمير الشامل الى المنطقة ، وحماية المنطقة من المنافسات والمنازعات التي هي دخيلة عليها .

بلغاريا

[الامل : بالروسية]

[٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩]

١ - تلاحظ حكومة جمهورية بلغاريا الاشتراكية بارتياح أن قرار الجمعية العامة ٣٩/٤٢ هاء ("نزع السلاح الاقليمي") اتخذ بدون تصويت . وهذا يبرهن على تفهم المجتمع الدولي المتزايد "لما تنطوي عليه تدابير نزع السلاح الاقليمية ... من أهمية ومن فعالية ممكنة" بوصفها اسهاما في "تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة" ، كما جاء في القرار نفسه .

٢ - وتعتبر بلغاريا تدابير نزع السلاح الاقليمي من طرف واحد ومن أطراف متعددة مساهمة قيمة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والرامية إلى تعزيز السلم ، وتحرير الإنسانية من تهديد الحرب ، وضمان تعاون مستفيض ومفيد على نحو متبادل بين الشعوب . وعلى نحو ما هو مؤكد بحق في القرار ٣٩/٤٢ هاء ("نزع السلاح الاقليمي") ، فإن "الجهود المبذولة لنزع السلاح في منطقة معينة لا يمكن عزلها عن الجهود المبذولة في مناطق أخرى ولا عن الجهود العالمية المبذولة في ميدان نزع السلاح سواء على الصعيد النووي أو على الصعيد التقليدي" .

٣ - ووفقا لما سبق ، فإن حكومة جمهورية بلغاريا الاشتراكية متواصل ، في حدود قدرتها ، تقديم المساعدة للجهود الاقليمية والعالمية الرامية إلى ضمان أمن شامل وعادل . وفي عالم مترابط بصفة متزايدة ، تعتبر تدابير نزع السلاح الاقليمية والعالمية تدابير مكملة وحافزة على نحو متبادل . ولا يمكن لهذه التدابير ، إلا بالتفاعل الوثيق ، أن تساعد على تحويل عملية نزع السلاح الحقيقي التي بدأت مؤخرا إلى عامل من عوامل الحياة الدولية ، متواصل وغير قابل لعكس اتجاهه يؤدي بصورة نشطة إلى إعادة هيكلة العلاقات بين الدول على أساس جديد ، وإلى دخول البشرية في مرحلة جديدة من التنمية في ظل ظروف تتسم بالسلم والتعاون .

٤ - إن مهمة العالم المعاصر الرئيسية هي العمل على وقف سباق التسلح ونزع السلاح الغوري بالنسبة لجميع أنواع وفئات الأسلحة . فلا يمكن ضمان الأمن المتبادل وغير القابل للتجزئة إلا عن طريق تحقيق توازن عسكري على أدنى مستوى مطلوب ، كليا ، لأغراض دفاعية ولمنع إمكانية شن هجوم مفاجئ والقيام بأعمال عدوانية رئيسية . وفي هذا السياق ، تؤكد بلغاريا من جديد ضرورة زيادة تعزيز دور الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي ، واستعدادها للمساعدة في هذه العملية .

٥ - وجاء في الفقرة ٣ من منطوق القرار ٣٩/٤٢ هاء المذكور أعلاه أن الجمعية العامة "تشجع الدول على النظر في وضع حلول اقليمية في ميداني خفض التسلح ونزع السلاح وتطويرها إلى أقصى حد ممكن" . وقد اتخذت جمهورية بلغاريا الشعبية ، خلال هذه السنة ، عملا بمذهبها العسكري الدفاعي ، خطوات عملية لخفض قواتها وأسلحتها ونفقاتها العسكرية خفضا ملحوظا . ويتم اتخاذ هذه التدابير من جانب واحد بهدف ضمان إقامة هيكل غير هجومي واضح لقوات بلغاريا المسلحة ولقواتها في إطار منظمة حلف وارسو ، ولخلق ظروف مادية وسياسية مسبقة مواتية لمواصلة عملية خفض الأسلحة وخفض مستوى المواجهة العسكرية على نحو متسق . وترى الحكومة البلغارية أن الخطوات المتخذة من طرف واحد من جانب الدول الحليفة تمثل عنصرا إيجابيا على كل من الصعيدين دون الاقليمي (البلقاني) والاقليمي (الاوروبي) ، فضلا عن الصعيد العالمي . ويتوقع من الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي أن تستجيب للتدابير البناءة التي اتخذتها بلدان معاهدة وارسو فتتخذ خطوات مماثلة لخفض القوات المسلحة والتسلح والنفقات العسكرية والنشاط العسكري .

٦ - وستواصل جمهورية بلغاريا الشعبية بشبات دعم الجهود المبذولة لتنفيذ المبادرات المشتركة والغردية الرامية إلى المساهمة في حل مشاكل الأمن في مناطق

محددة في القارة الأوروبية ، مثلا بإنشاء ممر غير نووي ومنطقة خالية من الأسلحة الكيميائية في أوروبا الوسطى ، وللخض الجذري لمستوى المواجهة العسكرية في شمال أوروبا ، وإنشاء منطقة تتسم بالثقة والتعاون والعلاقات القائمة على حسن الجوار على امتداد خطوط الاتصال بين الحلفين في أوروبا ، ولتحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة سلم وتعاون . وتعلق حكومة وشعب بلغاريا أهمية خاصة على تحقيق فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وخالية من الأسلحة الكيميائية في البلقان .

٧ - وتعرب الحكومة البلغارية عن اقتناعها بأن أحد المجالات الرئيسية للجهود المتجهة نحو خفض الأسلحة ، ونزع السلاح ، وتعزيز الأمن والاستقرار يتمثل في تحقيق أكبر قدر ممكن من الانفتاح والشفافية في المسائل المتملة بالدفاع والأمن بمعناها الواسع . وإن تحقيق زيادة كبيرة في مستوى المعلومات الموضوعية المتملة بإمكانيات الجانب الآخر الدفاعية ، وكذلك تحقيق زيادة ضخمة في درجة التنبؤ في مجال العلاقات بين الدول المجاورة بصفة خاصة - أي على صعيد إقليمي وعلى صعيد عالمي أيضا - يشكلان عاملا فعالا للغاية في التوصل إلى نوعية جديدة في العلاقات الدولية .

٨ - وتؤكد بلغاريا من جديد رأيها في أن تدابير نزع السلاح الإقليمية والعالمية يجب أن تصبحها تدابير رصد دقيقة وكافية . وهي مهتمة بالامتثال الحازم لاتفاقات نزع السلاح التي هي طرف فيها أو التي لها تأثير غير مباشر أكبر على أمنها . وفي هذا السياق ، فإن جمهورية بلغاريا الشعبية مستعدة لاتخاذ أكثر الإجراءات فعالية في المسائل المتعلقة بالتحقق والمراقبة ، بما في ذلك الأشكال الوطنية والدولية للرصد التي تنطوي على التفتيش الموقفي دون التمتع بحق الرفض .

بولندا

[الأصل : بالانكليزية]

[٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩]

١ - في إطار الجهود التي تبذلها بولندا في سبيل تعزيز السلم والأمن الدولي وصالح أمنها الوطني على أفضل وجه يجري تصوره ، درجت تقليديا على السعي إلى المساهمة بشكل كبير في تنمية التعاون الدولي وإقامة حوار في أوروبا بشأن نزع السلاح . وقد تركزت تلك الجهود ، كقاعدة ، على المناطق الحساسة للغاية في تلك القارة - أي وسط أوروبا ، حيث يوجد تماس مباشر بين الكتلتين المتعارضتين سياسيا وعسكريا .

٢ - والتزام بولندا بالامن ونزع السلاح الاقليميين في أوروبا ، ولا سيما في الجزء الاوسط منها ، ينعكس عمليا في جملة مبادرات منها ، على سبيل المثال ، مفهوم إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية (خطة راباكي) وفكرة تجميد الاسلحة النووية (خطة غومولكا) . ومما يدعو للأسف ، أنه لم تتوفر في ذلك الوقت ظروف خارجية مواتية لتحقيق أي من الخطتين .

٣ - كما أن خطة عام ١٩٨٧ المتعلقة بتخفيض الاسلحة وزيادة الثقة في أوروبا ، والمعروفة بخطة جاروزيلسكي (انظر A/43/411) تعبر ، من حيث المفهوم ، عن اهتمام بولندا بنزع السلاح الاقليمي . وهذا الاقتراح الاخير يناظر ، بعد توسيعه وتحديده في الوثائق اللاحقة الصادرة عن حكومة بولندا ، مفاهيم نزع السلاح الاخرى المتعلقة بأوروبا ، ويعزز أي عرض مقدم من الدول الاشتراكية بشأن نزع السلاح . وجوهر الخطة هو الحد من الامكانيات العسكرية وتفريقها في وسط أوروبا .

٤ - وتدعو الخطة الى العمل ، بشكل متواز ، على إزالة أوجه عدم التماثل وعدم التناسب في فئات من الاسلحة يتفق عليها الجانبان .

٥ - وتولي الخطة اهتماما خاصا لإزالة إمكانية القيام بعمليات هجومية ، ولا سيما إمكانية شن هجوم مباغت ، وذلك بتحويل الامكانيات العسكرية الى إمكانات دفاعية محضة . وتحقيقا لهذه الغاية ، فإنها تقترح الاضطلاع بعدد من التعهدات ترمي الى تخفيض كل من الاسلحة النووية التعبوية وأشد أنواع الاسلحة التقليدية تدميرا ، والحد منهما ، دون توخي إقامة صلة مباشرة بينهما .

٦ - وتتوخى الخطة أيضا إنشاء آليات بعيدة المدى للتحقق من الامتثال للالتزامات المتعهد بها فضلا عن اتخاذ تدابير جديدة لبناء الثقة والامن .

٧ - وهي تتضمن ترتيبات لتطوير طبيعة النظريات والمفاهيم العسكرية بحيث يمكن للجانبين تقييمها على أنها نظريات ومفاهيم دفاعية محضة .

٨ - وافترضت بولندا ، عند طرح المبادرة ، أن الشكل الحالي للعلاقات السياسية في أوروبا لا يبرر المستوى المرتفع الموجود للأسلحة وللاستعداد العسكري ، لا سيما تركيز القوات المسلحة في وسط أوروبا . ووضعت هذا الافتراض على أساس الاقتناع بأن عدم توفر الثقة المتبادلة ، والصورة الراسخة منذ أمد طويل عن الجانب الآخر بأنه عدو ومعتد محتمل ، هما السبب في هيمنة العامل العسكري على العلاقات بين الشرق والغرب .

٩ - وقد أصبح توسيع الترسانات العسكرية في أوروبا مصدرا للتهديد لا ضمانا للتطور السلمي في القارة . كما تفاقم خطر نشوب نزاع نووي في أوروبا ، بوجود الأسلحة النووية في القارة ، لا سيما القوات النووية التعبوية التي تعمل على زعزعة الاستقرار الى حد كبير والأسلحة الميدانية ، وبالحكم المتعلق بإمكانية البدء باستعمال الأسلحة النووية والذي تتضمنه النظرية الحربية لمنظمة حلف شمال الأطلسي . وكان من شأن الترسانات العسكرية النووية التي تتضاعف ، بفعل سباق التسلح التكنولوجي المستمر ، قدرتها التدميرية في أي نزاع مسلح محتمل أن تمخضت عن عامل آخر أدى الى تقوية الاحساس بانعدام الأمن . فوجود توازن عسكري تقريبي بين دول منظمة حلف شمال الأطلسي ودول معاهدة وارسو في القارة الأوروبية لا يمكن أن يضمن الاستقرار العسكري ، سواء بسبب كبر حجم الامكانات العسكرية التي ينطوي عليها الأمر وخصائص النظريات والاستراتيجيات العسكرية أو بسبب هياكل الامكانات العسكرية لدى كل منهما ، والتي يترتبها الجانبان هجومية .

١٠ - وتتضمن المبادرة البولندية الاهداف الطويلة الاجل التالية :

- (أ) المساهمة ، بأقصى درجة ، في الحد من دور العامل العسكري في العلاقات بين الشرق والغرب في أوروبا ؛
- (ب) وضع أسس دائمة للاستقرار العسكري في أوروبا ، تقوم على تخفيض وإعادة تنظيم الامكانات العسكرية من الناحية الكمية ؛
- (ج) منع إقامة قوات للردع بالأسلحة التقليدية ، مع مراعاة العملية الحتمية المتمثلة في اعتبار أوروبا منطقة لا نووية ؛
- (د) تعزيز الاحساس بالأمن لدى كل الدول الأوروبية ، وبمفئة خاصة في وسط أوروبا ، عن طريق القضاء على إمكانية نشوب حرب في القارة .

١١ - ولذلك فإن خطة جاروزيلسكي هي إطار للجهور التي تشمل جميع قضايا الأمن الأوروبي المتعلقة في المجال العسكري .

١٢ - ومن المحافل الهامة بالنسبة للجهود البولندية في مجال نزع السلاح ، محادثات فيينا التي تشترك فيها دول منظمة حلف شمال الأطلسي ومعاهدة وارسو الثلاث والعشرين

بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ومفاوضات دول مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا الخمس والثلاثين بشأن تدابير بناء الثقة والامن .

١٣ - إن التحسن الراهن في العلاقات بين الشرق والغرب يهيئ الظروف المواتية لنجاح المحادثات . وتستهدف بولندا التوصل ، في أقرب وقت ممكن ، الى اتفاق بشأن تخفيض القوات والاسلحة الى مستويات يتفق عليها الجانبان ، مع إيلاء اهتمام خاص لدول وسط أوروبا .

١٤ - كما تؤيد بولندا تطوير التدابير القائمة لبناء الثقة والامن في وسط أوروبا ، والاخذ بتدابير جديدة ، بما يشمل أيضا العمليات الجوية والبحرية المستقلة . وتقف بولندا الى جانب الحد من الانشطة العسكرية ، بما في ذلك حجمها وعددها ومدتها ، والى جانب زيادة تبادل المعلومات عن الانشطة العسكرية وزيادة الصراحة وإمكانية التنبؤ ، والى جانب تحسين شروط المراقبة والتفتيش .

١٥ - وقد قررت بولندا ، من جانب واحد ، تخفيض قواتها المسلحة ، والحد من النفقات العسكرية وإعادة تشكيل قواتها . فستقوم بتخفيض نفقات الدفاع في عام ١٩٨٩ بنسبة ٤ في المائة بالمقارنة بالرقم المخصص لعام ١٩٨٨ ، كما ستخفض تلك النفقات من ٧,٧ في المائة في عام ١٩٨٨ الى ٥,٥ في المائة من إجمالي ميزانية البلد في عام ١٩٨٩ . وبنهاية عام ١٩٩٠ ، ستكون بولندا قد خفضت إمكاناتها العسكرية بمقدار ٥٥ ٠٠٠ فرد و ٣٦٩ دبابة و ٩٢٥ ناقلة أفراد مصفحة و ١٥٠ مدفعا و ٢٧٤ طائرة مقاتلة وعدد من المعدات العسكرية الأخرى . وسيجري تسريح ما مجموعه ٥٠ وحدة مقاتلة .

١٦ - وقد تابعت بولندا باهتمام شديد جهود الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح . وهي تعلق أهمية خاصة على نتائجها كما أنها تأخذها في الحسبان عند تحديد النهج الذي تتبعه تجاه مسألة نزع السلاح ، بما في ذلك نزع السلاح على النطاق الاقليمي .

١٧ - وتعتزم بولندا مستقبلا أن تواصل تركيز جهودها على نزع السلاح في أوروبا ، ولا سيما في الجزء الأوسط منها . إذ أنها ترى أن من شأن الاخذ بخطة للامن الأوروبي لا تقوم على المواجهة أن يعزز السلم والامن الدولي وييسر جهود نزع السلاح في المناطق الأخرى وعلى نطاق العالم .

فرنسا

باسم الدول الاثنتي عشرة الاعضاء
في الاتحاد الاوروبي

[الاصل : بالفرنسية]

[١٠ تموز/يوليه ١٩٨٩]

١ - تشير الدول الاثنتا عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي الى ردها على قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٩ واو الذي قدمته بلجيكا باسمها بتاريخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٧ (أنظر A/42/457 ، الفرع الرابع) . وان هذا الرد يصف العناصر الاساسية لموقف الدول الاثنتي عشرة إزاء مسألة نزع السلاح الاقليمي . وتشير أيضا الى التفهم المتزايد لدى عدد متزايد من البلدان إزاء ما يمكن أن يكتسبه اعتماد نهج اقليمي من أهمية للأمن والاستقرار . وتشير الى أنه في رأي الدول الاثنتي عشرة "لا يتعارض النهج الاقليمي لنزع السلاح على الاطلاق مع مبدأ عالمية الأمم المتحدة . بل يمكن للنهج الاقليمي لنزع السلاح أن يتيح إيجاد حلول تدريجية ومحددة لمشاكل نزع السلاح تتوافق مع تنوع الحالات" . (المرجع نفسه ، رد بلجيكا ، الفقرة ٥) .

٢ - وتعتبر الدول الاثنتا عشرة أن اعتماد تدابير نزع سلاح اقليمي يشكل واحدا من أهم وأفضل الأشكال التي يمكن للدول من خلالها أن تساهم في عملية مراقبة عمليات التسليح ونزع السلاح . وليس من قبيل الصدف ، بالنسبة للأغلبية العظمى من الدول ، أن تكون تصوراتها للأمن وثيقة الصلة بأحوال الأمن السائدة في منطقتها هي نفسها . وبالتالي ، يجب أن يكون من الأهداف الرئيسية التي ينبغي توخيها في مجال مراقبة عمليات التسليح ونزع السلاح السعي الى تحقيق ثقة أكبر واستقرار دولي أكبر .

٣ - وفي هذا السياق ، ترى الدول الاثنتا عشرة أنه يجب على البلدان المنتمية الى منطقة ما أن تلتزم الصيغة التي تتيح لها التوصل الى اتفاقات على نزع سلاح اقليمي ، تسهم - بمراعاتها ما تتسم به المنطقة من خصائص محددة - في تحقيق استقرار عالمي أكبر .

٤ - وتعتبر الدول الاثنتا عشرة أن مبادرات نزع السلاح الاقليمي التي تستوحي الفصل الثامن من الميثاق تمثل طريقة عملية وفعالة لضمان تحقيق الأهداف الاساسية للأمم

المتحدة . وتمشيا مع هذا المبدأ ، تنص الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ، التي شاركت الدول الاثنتا عشرة بصورة حاسمة في التفاوض بشأنها ، على ما يلي : "إن الدول المشاركة في المؤتمر تُقر بما تمثله ، في نظرها جميعا ، الجهود الرامية الى تقلييل أخطار المواجهة العسكرية وتعزيز نزع السلاح ، والتي تستهدف تحقيق الانفراج السياسي في أوروبا وتعزيز أمنها هي" . ولهذا السبب ، شاركت الدول الاثنتا عشرة بنشاط ، أثناء اجتماع المتابعة لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا الذي اختتم أعماله مؤخرا في فيينا ، بغية التوصل الى اتفاق على اختصاصات للتفاوض بشأن تدابير جديدة "لبناء الثقة والامن" . والدول الاثنتا عشرة ترحب بحرارة بالاتفاق الذي تم التوصل اليه بشأن الولاية الخاصة بالتفاوض على القوات المسلحة التقليدية في أوروبا .

٥ - وقد بدأت عمليتا التفاوض هاتان في شهر آذار/مارس المنصرم ، بفيينا ، في إطار أعمال مؤتمر السلم والتعاون في أوروبا . وتتوخى المفاوضات بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا تعزيز الاستقرار والامن في أوروبا عن طريق توازن أكثر استقرارا وأمنا للقوات المسلحة التقليدية على مستويات دنيا . وتستهدف المفاوضات بشأن تدابير بناء الثقة والامن تعزيز الشفافية عن طريق معرفة أفضل للأنشطة العسكرية باتخاذ تدابير جديدة لبناء الثقة والامن .

٦ - والبداية المشجعة لعمليات التفاوض في فيينا تسمح لنا بعقد بعض الامال على التوصل ، في مستقبل منظور ، الى نتائج مرضية ستسفر عن تعاظم الامن والاستقرار في أوروبا كلها ، بالمحافظة على المصالح الامنية المشروعة لكل بلد مشارك في أعمال مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا .

٧ - ونحن ، الدول الاثنتي عشرة ، نأمل في أن تغدو هذه الجهود المبذولة في أوروبا قدوة تُحتذى في مناطق أخرى من العالم .

نيجيريا

[الامل : بالانكليزية]

[٣ تموز/يوليه ١٩٨٩]

١ - تقوم علاقات نيجيريا الخارجية في اقليم افريقيا ، بوجه عام ، وفي منطقة غربي افريقيا دون الاقليمية ، بوجه خاص ، على أساس الوثام وحسن الجوار . وتحقيقا

لهذه الغاية ، درجت نيجيريا ، بثبات ، على الاضطلاع بأدوار رئيسية في تسوية النزاعات التي تنشأ بين بلدان منطقة غربي افريقيا دون الاقليمية ، وذلك إما بالتنسيق مع بلدان أخرى أو داخل إطار الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا .

٢ - وأعمالها الملحوظة في هذا المجال هي التالية :

(أ) المبادرة السلمية التي اتخذتها نيجيريا وأسفرت عن ايجاد تسوية مبكرة وعاجلة للنزاع الدائر بين ليبيريا وسيراليون في عام ١٩٨٧ ،

(ب) تدخل نيجيريا (بالتنسيق مع توغو) في الصدامات المحتدمة بين موريتانيا والسنغال ، بغية إعادة العلاقات السلمية بين هذين الجارين المتباعدين .

٣ - تشمل الجهود التي تبذلها نيجيريا من أجل تعزيز نزع السلاح على صعيد القارة ، المشاركة الايجابية في برامج مركز الأمم المتحدة الاقليمي للسلم ونزع السلاح في افريقيا ، ومقره لومي . وتزويدها هذا المركز بالدعم المعنوي والمالي اللازمين . ففي آذار/مارس ١٩٨٩ تبرعت الحكومة النيجيرية للمركز بمبلغ ٥٠ ٠٠٠ دولار .

٤ - وختاما ، كان من بين الجهود الأخرى التي بذلتها نيجيريا مؤخرا قيامها بتمويل واستضافة أول دورة تدريبية اقليمية معنية بنزع السلاح تنظم على الاطلاق في افريقيا ، عقدت في لاغوس في الفترة من ٣ الى ٧ نيسان/ابريل ١٩٨٩ . واشتركت في هذه الدورة التدريبية ٢١ دولة افريقية من مختلف أنحاء القارة ، شمالا وجنوبا وشرقا وغربا .

نيوزيلندا

[الأصل : بالانكليزية]

[٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩]

١ - تؤمن نيوزيلندا بأن لكل دولة في كل منطقة دورا حيويا تضطلع به لضمان السلم والامن ، على الصعيدين الاقليمي والعالمي ، من خلال اتخاذ تدابير اقليمية متفق عليها من أجل الحد من التسلح وتحقيق نزع السلاح .

٢ - واعترافا بما يمكن لمبادرات نزع السلاح الاقليمية أن تقدمه من مساهمة كبيرة في اقرار الامن الاقليمي وفي الجهود العالمية المبذولة من أجل عكس مسار سباق التسلح النووي ، كانت نيوزيلندا من أوائل مؤيدي إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ . وقد أصبح هذا المفهوم متجسدا حاليا في معاهدة راروتونغا التي صدق عليها ١٠ من أعضاء محفل جنوب المحيط الهادئ . وهذه المعاهدة تؤكد ما أخذته الدول الأعضاء على نفسها بالفعل من تعهدات بشأن العمل على عدم انتشار الاسلحة النووية من خلال انضمامها الى معاهدة عدم الانتشار . كما أن معاهدة راروتونغا تجسد رغبة جميع الاطراف في ضرورة عدم استخدام جنوب المحيط الهادئ كحقل تجارب للأسلحة النووية أو كمستودع للنفايات النووية . كذلك تعهدت الاطراف بالامتناع عن ادخال نبائط نووية متفجرة الى أراضيها . وبمقتضى القانون الخاص باعلان نيوزيلندا منطقة خالية من الاسلحة النووية ومنزوعة السلاح ومحدودة التسلح ، يجري تطبيق أحكام معاهدة راروتونغا في قانون نيوزيلندا المحلي .

٣ - والمنطقة الخالية من الاسلحة النووية المنشأة بموجب معاهدة راروتونغا ليست منعزلة . فإلى الشرق ، تتاخمها منطقة أمريكا اللاتينية ، وإلى الجنوب تحدها المنطقة المنشأة بموجب معاهدة القارة المتجمدة الجنوبية (أنتاركتيكا) لسنة ١٩٦١^(٧) . ونيوزيلندا تقدر معاهدة أنتاركتيكا حق قدرها ، لا لمجرد أنها تقضي بإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية ومجردة من السلاح في القارة المتجمدة الجنوبية ، وإنما لأنها طوال ٢٨ عاما وهي تكفل بفعالية استقرار المنطقة الواقعة جنوبي نيوزيلندا .

٤ - وعلى الصعيد الوطني ، أنشأت حكومة نيوزيلندا وزارة جديدة لنزع السلاح والحد من التسلح . وهذه الوزارة ترمز الى ما تعلقه نيوزيلندا من أهمية أساسية على أهداف نزع السلاح والحد من التسلح . فضلا عن ذلك ، أنشأت الحكومة لجنة استشارية عامة لشؤون نزع السلاح والحد من التسلح ، تتولى إبداء المشورة الى الحكومة في المسائل المتعلقة بنزع السلاح والحد من التسلح ، ونشر التقارير المتعلقة بهذه المسائل . وتتولى كذلك ، مسؤولية تقديم توصيات بشأن منح تبرعات من الصندوق الاستئماني الى التعليم في مجال السلم ونزع السلاح ، الذي يستهدف النهوض بالتعليم في هذا المجال ، وبالتالي توطيد السلم والحد من التسلح ونزع السلاح على الصعيد الدولي . وقدم هذا الصندوق الدعم اللازم لآعمال المنظمات المحلية غير الحكومية العاملة في مجال إقرار السلم .

٥ - وقدمت نيوزيلندا تبرعات للحملة العالمية لنزع السلاح ، وذلك إقراراً منها بما لهذه الحملة من دور هام في نشر المعلومات الوقائية المتعلقة بسباق التسلح ونزع السلاح ، ولمساعدتها في إتخاذ الترتيبات الاقليمية والمؤسسية اللازمة لبلوغ أهدافها . ومن خلال جهود الحملة ، تم تنفيذ برامج قيّمة تضمنت عقد اجتماعات وحلقات دراسية اقليمية معنية بقضايا نزع السلاح .

٦ - ومن دواعي سرور حكومة نيوزيلندا اسهامها في إنشاء مركز الامم المتحدة الاقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا ، ومقره كتمندو . ويستهدف هذا المركز دعم ما تتخذه دول المنطقة ، بما فيها منطقة المحيط الهادئ ، من مبادرات وتقوم به من أنشطة في مجال نزع السلاح ، وتنسيق الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها في إطار الحملة العالمية لنزع السلاح . وقدمت نيوزيلندا تبرعات لتغطية تكاليف إدارة المركز ، كما اشترك ممثل اقليمي عن نيوزيلندا في الجلسة الافتتاحية للمركز ، التي عقدت في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ . وتتوقع نيوزيلندا أن تكون لها علاقات ايجابية ومثمرة مع المركز .

٧ - كذلك ، أيدت نيوزيلندا المبادرة الاستراتيجية الداعية الى عقد حلقة دراسية اقليمية معنية بالأسلحة الكيميائية ، تستهدف تشجيع منطقة المحيط الهادئ وجنوب شرقي آسيا ، على الصعيد الاقليمي ، على تأييد مشروع الاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيميائية . وقدمت نيوزيلندا الى تلك الحلقة الدراسية ، المعقودة في كانبرا في أوائل آب/أغسطس ١٩٨٩ ، ورقة عن التزامات الدول تجاه هذه الحلقة بموجب مشروع الاتفاقية .

الحواشي

(١) "تدابير بناء الثقة في افريقيا" ، بقلم أوغوستين ب. ماهينيفا وفيديليز نجي ، جنيف ، معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، ١٩٨٧ ، منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع GV.E.87.0.5 .

(٢) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع GV.E.88.0.6 .

(٣) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع GV.E.89.0.6 .

الحواشي (تابع)

- (٤) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع GV.E.89.0.5 .
- (٥) "منع الانتشار الجغرافي للأسلحة النووية : المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومناطق السلم في نصف الكرة الجنوبي" ، منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع GV.E.89.0.8 .
- (٦) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٦٣٤ ، رقم ٩٠٦٨ .
- (٧) المرجع نفسه ، المجلد ٤٠٣ ، رقم ٥٧٧٨ .
